تقييم مساهمة منظمات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي وبناء الثقة في مؤسسات الدولة في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014-2018 *

د. راوية عبد القادر عويس

مدرس الإدارة
المعهد الكندي العالي للإدارة
السادس من أكتوبر
جمهورية مصر العربية

الملخص

هدف البحث هو تسليط الضوء نحو تقييم مساهمة منظمات المجتمع المدني منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية 2014 – 2018 لمكافحة الفساد وخاصة في تنظيم ونشر المعلومات ورفع مستوى الوعي الجماهيري وبناء الثقة في المؤسسات والقطاعات الحكومية والتعاون مع الأجهزة الرقابية والتنفيذية والقضائية في مكافحة مختلف جرائم الفساد. حيث إن مسألة مقاومة الفساد هي مسئولية ومصلحة مشتركة لجميع الفواعل في المجتمع الواحد، ويشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والأحزاب والجمعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى وسائل الإعلام. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي واستنباط واستقراء النتائج التفسيرية والعلاقات المختلفة بين المتغير المستقل والوسيط والمتغيرات التابعة الخاصة بموضوع البحث باستخدام القيمة المتوسطة لأبعاد كل متغير من خلال استمارة استقصاء لجمع البيانات الميدانية الخاصة بعينة الدراسة لدراسة فرضيات لاختبار الدور التنفيذي والرقابي والوسيط لمنظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة الفساد ورفع مستوى الوعي العام وبناء علاقة الثقة في مؤسسات الدولة طبقا للاستراتيجية الوطنية.

توصلت نتائج الدراسة التحليلية إلى أن كلا من الدور التنفيذي والدور الرقابي لهما تأثير مهم على الوعي الجماهيري وان كان الدور التنفيذي تبلغ مساهمته ضعف الدور الرقابي تقريبا خاصة في ظل التشريعات الحالية لمكافحه الفساد التي تجعل الدور الرقابي أساسيًا للجهات السيادية، وبالتالي تكون المساحة المتروكة لمنظمات المجتمع المدني تتمثل أغلبها في الأنشطة التنفيذية التي تتم بشكل تطوعي واختياري. ويختلف دور منظمات المجتمع المدني في بناء الثقة عن دورها في نشر الوعي الجماهيري في شكل متباين، حيث يؤثر الدور الرقابي تأثيرًا أكبر بوضوح عن الدور التنفيذي حيث إن التشريعات الحالية تعطى درجة من السلطة الرقابية القانونية لمنظمات المجتمع المدني على الأداء الرقابي والحيز التنفيذي لمنظمات المجتمع المدني في تغيير الأداء الرقابي لمؤسسات الدولة، ومن ثم بناء الثقة فيما يرجع إلى طبيعته المؤسسات كجهات سيادية تتمتع بالاستقلال وسرية العمل.

الكلمات المفتاحية: *ظاهرة الفساد، المجتمع المدني، المساءلة، الشفافية، المنظمات الدولية.*

المقدمة

لا تزال قضايا الفساد تشغل حيزًا كبيرا في الأبحاث والدراسات واهتمامات المتخصصين في هذا المجال خاصة بعد جملة الفضائح المالية التي ظهرت لدى المسؤولين العموميين ممن تقلدوا السلطات والمسؤوليات في غالبية الدول. كما أن لظاهرة الفساد انعكاسات سلبية على التنمية المستدامة سواء الوطنية أو الإقليمية، وإخلالها بالمشروعات التي تخدم الصالح العام في المقام الأول. وتظهر على هذه الدول ضغوط كثيرة خارجية، وخاصة من المنظمات الدولية وضغوط داخلية

* تم استلام البحث في مارس 2018، وقبل للنشر في يوليو 2018.
للإطلاع على البحث كاملاً، يمكنكم الرجوع لموقع المجلة العربية للإدارة /www.arado.org/aja.

من قبل الإعلام والمواطنين، لاحتواء الممارسات غير الأخلاقية الناجمة عن الفساد وتغليب المصالح الخاصة عن المصلحة العامة، الأمر الذي استدعى كثيرا من الدول إلى عمل استراتيجيات ولجان لمكافحة الفساد[1].

بالنظر إلى خطورة نتائج ظاهرة الفساد على التنمية المستدامة وعلى الاستقرار، فإن مسألة مقاومته هي مسؤولية ومصلحة مشتركة لجميع الفواعل في المجتمع الواحد، وهي لا تتوقف عند الحكومة أو البرلمان، بل يجب أن يشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والأحزاب والجمعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى وسائل الإعلام.

في هذا الخصوص، يُمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا لا يُستهان به في إضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والمساهمة في الحد من هذه الظاهرة، خاصة في وقتنا الراهن حيث أصبح المجتمع المدني قوة ضغط فعالة وشريكا لا غنى عنه في تحقيق الكثير من المشروعات التنموية، وذلك من خلال عدة فاعليات يمكنه أن ينخرط فيها كالإعلام والتوعية والمطالبة بالشفافية والمساءلة(هميس، 2014).

وفي إطار الجهود المصرية المبذولة في مجالي الإصلاح الإداري والاقتصادي كمدخلين رئيسين للحد من الفساد، والتصديق علي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عم 2005 والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام 2014 لاتخاذ الإجراءات والتدبيرات الوقائية للحد من الفساد وكذلك بعض الالتزامات في مجالات التعاون الدولي، تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014 -2018 والتي تمثل رؤية نحو الارتقاء بمستوى الأداء الإداري والحفاظ علي المال العام والتعرف علي الأسباب الحقيقية للفساد في مصر والوقاية منه ومحاربته من خلال تكاتف جهود جميع أطراف المنظومة الوطنية وتحديد أدوار كل منها، وكذلك إجراءات التنفيذ والمتابعة والرقابة المطلوبة للمشاركة الفاعلة في مكافحة الفساد من جميع الجهات المعنية وعلى رأسها الأجهزة الرقابية والحكومية وإنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2014-2015).

وفي هذا البحث سيتم التركيز على تقييم مساهمة المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحته ونشر الوعي وبناء علاقة الثقة في مؤسسات الدولة من خلال ما ورد في بعض الوثائق الدولية والاستراتيجية الوطنية 2014 -2018 لمكافحة الفساد.

مشكلة البحث

لقد أصبح الاهتمام بالشفافية والمساءلة ورفع مستوى الوعي الجماهيري ودعم الثقة والنزاهة في المؤسسات العامة مع اتخاذ التدبيرات من قوانين وتشريعات أمرًا حتميا نظرًا لخطورة ظاهرة الفساد بأشكالها المتعددة على الصعيدين العالمي والمحلي (هميس، 2014).

وفي ظل الإرادة الحقيقية للشعب المصري والإرادة السياسية، وكما ورد في دستور عام 2014 لمكافحة الفساد وإرساء لمبادئ الشفافية والنزاهة وسيادة القانون وانطلاقا من أن الفساد هو عائق لجهود التنمية الشاملة، وعلى خلفية الضغوط الخارجية والداخلية لاحتواء الممارسات غير الأخلاقية الناجمة عن الفساد وتغليب المصالح الخاصة عن المصلحة العامة، وبناء على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مصر في الترتيب الدولي وتنفيذا لأهداف الاستراتيجية الوطنية - نظمت وزارة التضامن الاجتماعي مؤتمرا لإقرار الخطة التنفيذية لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد في يوليو 2017، والتي تأتي تنفيذا لاستراتيجية مكافحة الفساد 2014-2018 وتؤكد على محاور المؤتمر ومساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية المواطنين بمخاطره، كما شددت على ضرورة وضع آليات لتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد وأن تحدد كل جمعية الدور الذي ستقوم به في تلك القضية، كما أكدت وزارة التضامن الاجتماعي والمشاركون في المؤتمر على أهمية دور المجتمع المدني كشريك أساسي للحكومات في تطوير المجتمعات وتنظيمها ومكافحة الظواهر السلبية، كما ورد في دستور 2014 في المادة 218 بأن تلتزم الدولة بمكافحة الفساد ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة والمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية للعمل في إطار بنود الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتم إنشاء اللجنة العليا لمنظمات المجتمع المدني بمشاركة ممثلين عنها، بحيث يكون هناك لجان على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المحافظات لتأكيد دور ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، كما

(1) Corruption, Democratic Governance and Accountability, 2010, available on: http://www. codesria.org/spip.php?article840,.

أوضح الأمين العام لاتحادات الجمعيات الأهلية أن الهيئة الوحيدة الرقابية في كل القرى والنجوع هي الجمعيات الأهلية، 27 اتحادا إقليميا يتبعها اتحادات فرعية وصلت إلى 50 ألف جمعية على مستوى المحافظات[1].

ومن هنا تأتي مساعي البحث نحوتسليط الضوء على تقييم مساهمة منظمات المجتمع المدني منذ إطلاق الاستراتيجية 2014 – 2018 لمكافحة الفساد والحد من آثاره السلبية ونشر الوعي لدى المواطنين وبناء الثقة في القطاعات الحكومية والتعاون مع الأجهزة الرقابية والتنفيذية والقضائية في مكافحة مختلف جرائم الفساد. وبذلك فإن المشكلة البحثية تدور حول: إلى أي مدى ساهمت منظمات المجتمع المدني في إطار الاستراتيجية الوطنية في تنظيم ونشر المعلومات ورفع الوعى الجماهيري وبناء الثقة في مؤسسات الدولة لمكافحة الفساد وخاصة بعد مرور ثلاث سنوات منذ إقرار الاستراتيجية.

تساؤلات البحث وفرضياته

إلى جانب السؤال الرئيس يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ماهية الفساد وأشكاله وآثاره على اقتصادات الدولة؟ وما مفهوم المساءلة والشفافية وأبعادهما؟
2- كيف تساهم المنظمات الدولية في تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد؟
3- ما مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته وخصائصه وأدواره للمراقبة ورفع الوعي للحد من الظاهرة؟
4- ما المعوقات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المجتمع المصري؟

الفرضيات البحثية

- هناك علاقة معنوية طردية بين دور منظمات المجتمع المدني في ظل الاستراتيجية الوطنية المصرية لمكافحة الفساد والوعي الجماهيري H1
- هناك علاقة معنوية طردية بين الدور التنفيذي لمنظمات المجتمع المدني في ظل الاستراتيجية الوطنية المصرية لمكافحة الفساد والوعي الجماهيري H1a
- هناك علاقة معنوية طردية بين الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني في ظل الاستراتيجية الوطنية المصرية لمكافحة الفساد والوعي الجماهيري H1b
- هناك علاقة معنوية طردية بين دور منظمات المجتمع المدني وبناء الثقة في مؤسسات الدولة H2.
- هناك علاقة معنوية طردية بين الدور التنفيذي لمنظمات المجتمع المدني وبناء الثقة في مؤسسات الدولة H2a.
- هناك علاقة معنوية طردية بين الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني وبناء الثقة في مؤسسات الدولة H2b.
- هناك علاقة معنوية طردية بين الوعي الجماهيري وبناء الثقة H3.
- الوعي الجماهيري يلعب دور الوسيط «يتوسط»فيما بين دور منظمات المجتمع المدني وبناء الثقة في مؤسسات الدولة H4.
- الوعي الجماهيري يلعب دور الوسيط «يتوسط» فيما بين الدور التنفيذي لمنظمات المجتمع المدني وبناء الثقة في مؤسسات الدولة H4a.
- الوعي الجماهيري يلعب دور الوسيط «يتوسط» فيما بين الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني وبناء الثقة في مؤسسات الدولة H4b.

الأهمية العلمية والعملية للبحث

تتمثل الأهمية العلمية للبحث، في تسليط الضوء على مختلف المفاهيم الرئيسة والفرعية ومدلولات أبعادها وأنماطها المتنوعة في ظل ظاهرة الفساد وآليات المساءلة وأنواعها، فمن الأهمية بمكان، الوقوف عند تعريفات التقارير والأدبيات المتنوعة لكلا المفهومين ورصد الأبعاد الجديدة والتطورات النظرية المستجدة على مجالات تعريف كل من مفهوم المساءلة والفساد والشفافية، ويضيف البحث رؤية الدولة لمكافحة الفساد وتضامن جميع مؤسساته ومحاولة تقييم دور المجتمع المدني في إطار الأدوار التنفيذية والمتابعة المحددة لرفع مستوي الوعي الجماهيري وبناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

(1) منظمات المجتمع المدنى تبحث كيفية مكافحة الفساد والتوعية بمخاطره، متوافر على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع: ahram.org.eg/NewsContent/9

وتدور الأهمية العملية حول التصور المقترح لتفعيل دور المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد، لاسيما في أوضاع المنظمات العامة المصرية التي تتسم بقصور الأداء وتدني مستوى الخدمة مقابل زيادة حالة عدم الرضاء المجتمعي من جانب الجمهور.

أهداف البحث

يهدف البحث بصفة أساسية إلى محاولة الإجابة عن تساؤلاته واختبار مدى صحة أو خطأ فروضه السابقة من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

1- تحديد مفهوم الفساد وأشكاله وآثاره على المستوى القومي.
2- التعرف على مفهومي المساءلة والشفافية وأنماطهما ومستوياتهما المختلفة.
3- تحديد أسباب الفساد في مصر طبقا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014 – 2018.
4- التعرف على مساهمة المنظمات الدولية في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد.
5- تحديد مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته وخصائصه وأدواره للمراقبة ورفع الوعي للحد من الظاهرة والمعوقات والتحديات التي تواجهه في المجتمع المصري.
6- تقييم وقياس مساهمة منظمات المجتمع المدني في إطار الدور التنفيذي والرقابي والوسيط في زيادة الوعي الجماهيري وبناء الثقة في أداء مؤسسات الدولة في ضوء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (دراسة ميدانية).

منهاجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي في دراسة وتوصيف الظواهر محل البحث وتوضح الأبعاد المختلفة لها، كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل المشكلة محل البحث مع الاستفادة من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في تقييم مساهمة منظمات المجتمع المدني في رفع مستوي الوعي الجماهيري وبناء علاقة الثقة في مؤسسات الدولة في إطار الاستراتيجية الوطنية واستنباط واستقراء النتائج التفسيرية لظاهرة الفساد وكيفية الحد منه. كما يعتمد الجانب التطبيقي في البحث عل المحاور التالية:

خطة البحث

ويقوم هذا البحث علي أربعة مباحث رئيسة بالإضافة إلى المبحث الخامس «دراسة تحليلية».

- مبحث أول: مفهوم الفساد وأشكاله وآثاره على الاقتصاد القومي
- مبحث ثان: المساءلة والشفافية: المفهوم والأنماط والمستويات
- مبحث ثالث: مساهمة المنظمات الدولية في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد
- مبحث رابع: مفهوم المجتمع المدني ومكوناته وأركانه وأدواره وخصائصه

نتائج البحث

توصل البحث إلى النتائج التالية:

- دور منظمات المجتمع المدني ذو تأثير معنوي ولكن بشكل محدود في ممارسته للمساءلة والمحاسبة في مجال مكافحه الفساد.
- تقيد عمل الجمعيات الأهلية بموجب قانون الجمعيات الأهلية رقم 70 لسنة 2016 وعدم إمدادهم بآليات تنفيذ، أو القيام بدور فاعل يساهم في دعم فاعلية الجهات الرقابية في ملاحقة قضايا الفساد، وبذلك يقلل من مساحة تدخلاته.
- قلة المعلومات المتاحة من جانب الجهات المختصة وخاصة اللجنة الفرعية لمكافحة الفساد وعدم إتاحة المعلومات أو كيفية تيسير وصول منظمات المجتمع المدني لها.

- اختزال دور المجتمع المدني بجميع منظماته السابق ذكرها في البحث عن الجمعيات الأهلية، كما يوضح ذلك المؤتمر الذي نظمته وزيرة التضامن الاجتماعي لإقرار الخطة التنفيذية لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد في يوليو 2017، والتي تأتي تنفيذا لاستراتيجية مكافحة الفساد 2014-2018.
- تجاهل شديد لدور منظمات المجتمع المدني ولخبراته المتراكمة في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتفعيل بنود الاتفاقيات الدولية التي صدقت مصر عليها. حيث إنه له قدرة على التواصل مع المنظمات الدولية المعنية بعملية استرداد الأموال.
- دعم الثقة في منظمات المجتمع المدني وتمكينها بقوة في نشر الوعي الجماهيري وإقامة المؤتمرات والندوات من قنوات اتصال مسموع ومرئي محايد.
- التحديات الخاصة بالجانب المؤسسي المتمثلة في القيود الداخلية التي تؤثر على أداء أدوار المنظمات المدنية وأهمها يأتي في ضعف القدرات البشرية والفنية والتنظيمية للمنظمات، مع حدوث قصور في الممارسة الديمقراطية وإهمال الجانب العلمي لتقييم الأعمال من وقت لأخر، بل خضوع أفرادها لميثاق أخلاقيات العمل التطوعي أو العمل غير الهادف للربح.

التوصيات

- ضرورة إصدار القوانين الداعمة لمكافحة الفساد التي حددتها الاستراتيجية مثل قانون الخدمة المدنية لتحديد الإنفاق الحكومي والحد من الممارسات الفاسدة في القطاع الإداري للدولة، وكذلك قانون حماية الشهود والمبلغين الذي يساهم في تشجيع المواطنين للإبلاغ عن الفساد وقانون تداول المعلومات لتوفير مزيد من الشفافية وسهولة كشف عن وقائع خاصة بالفساد بالإضافة إلى عدد آخر من القوانين الداعمة لمكافحة الفساد.
- تمكين منظمات المجتمع المدني والاعتراف بخبراته المتراكمة في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتفعيل بنود الاتفاقيات الدولية التي صدقت مصر عليها. حيث إنه له قدرة على التواصل مع المنظمات الدولية المعنية بعملية استرداد الأموال.
- لابد من دعم البناء المؤسسي: وذلك من الجانبين الفني والمادي فهو يحتاج إلى التدريب والتأهيل لرفع مستوى أدائه كالتدريب على أعمال الرصد والمتابعة وإعداد التقارير وطريقة إعداد المشروعات والتفاوض الخ. لا بد أن تعنى السلطة بتقديم الدعم المادي المستمر أو المساندة في الدعم المالي للمجتمع المدني، وأن يتم هذا الدعم بناء على معايير معينة تطبق على الجميع.
- حتمية تخصيص منظمات بعينها بمراقبة ومتابعة حالات الفساد وعمل الدعاية الكاملة لنشر الوعي بوجودها وإصلاح البنية التشريعية لتمكين منظمات المجتمع المدني وليس اختزال القوانين والتشريعات على الجمعيات الأهلية. والحصول على الدعم والتبرعات دون الحاجة إلى الإذن المسبق من أي جهة رسمية، وهي ملزمة بالعمل بشفافية ونشر تقاريرها الفنية والمالية في ظل ميثاق أخلاقيات العمل بمنظمات المجتمع المدني.
- ضرورة نشر ثقافة داعمة لدور منظمات المجتمع المدني: لابد أن يلعب الخطاب الرسمي للدولة دورا يؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني وضمان شرعيته داعما في نشر ثقافة الشريك الأساسي في التنمية وخاصة مجتمعاتنا التي تسيطر فيها السلطة على جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وترتفع فيها نسبة الأمية، وهو ما يجعل الإعلام المرئي والمسموع هو الأساس في تشكيل وعي المجتمع، ومنحه الاستقلالية اللازمة من أجل تأدية مهامه والكف عن ممارسة الضغوطات عليه خاصة في البلدان النامية.
- أهمية امتلاك وسائل الإعلام وقنوات اتصال: لن يتمكن المجتمع المدني من لعب دوره في خلق جميع قيم النزاهة والشفافية، دون تمكنه من امتلاك الآليات التي تتيح له إيصال أفكاره لرفع وعي مناهض للفساد ومعزز لثقافة المساءلة لجميع شرائح المجتمع بما فيهم منظمات المجتمع المدني ذاتها وذلك بإعطائه الحق في امتلاك الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والتي لها دور أساسي في توصيل المعلومة والتأثير على ردود الأفعال.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية

- أبو اليزيد، وآخرون. (2016). ***دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر 2011-2016***، مشروعات بحثية، قسم البرامج والمنظومات الديمقراطية، جامعة السلطان قابوس، المركز الديمقراطي العربي.
- أفندي، عطية حسين. (2002). ***الإدارة العامة: إطار نظري – مدخل للتطوير وقضايا مهمة في الممارسة***. جامعة القاهرة، القاهرة.
- أفندي، عطية حسين. (2006). ***المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي***. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- إشكالية ظهور أشكال مختلفة من الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية وعلى مختلف المستويات، متوافر على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع http://www.marocdroit.com.htm :
- الإعلان العربي للشفافية والمساءلة في المنظمات والمساءلة في المنظمات الأهلية، 2002.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014 - 2018 متوافر على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع: http://www.aca.gov.eg
- الجبالي، عبد الفتاح. (2011). ***تضارب المصالح في مصر: الواقع وآليات الإصلاح***. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد رقم: 214، السنة: 20.
- الشاهد، هدى. (2014). ***بين التقييد والفاعلية المطلوبة: مستقبل المجتمع المدني وحرية التنظيم في مصر - حالة مصر***، العدد 9، أغسطس،ص21 إلى 24.
- الشريف، حنين نعمان علي. (2013). أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة، ***رسالة ماجستير***، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.
- الشيخلي، عبد القادر. (2010). «دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي» ورقة مقدمة ضمن أعمال ***مؤتمر القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية***، جامعة الملك عبد العزيز.
- الكيلاني، سائدة؛ وباسم سكجها. (2000). ***نحو شفافية أردنية***. عمان، الأردن: مؤسسة الأرشيف العربي.
- المجلس المصري للدراسات الاقتصادية. (2006). ***مفهوم الفساد أسبابه نتائجه وسبل علاجه***، ورقة مقدمة ضمن فاعليات المحاضرة التي ألقيت ضمن أنشطة، 2-11-2006، ص: 80، متوفر على الموقع: http://unpan1.un.org/intra doc/groups/public/documents/arado/unpan026394.pdf.
- المجلس المصري للدراسات الاقتصادية. (2006). ***مفهوم الفساد أسبابه نتائجه وسبل علاجه***، ورقة مقدمة للمجلس المصري ضمن فاعليات المحاضرة التي ألقيت ضمن أنشطة المجلس المصري للدراسات الاقتصادية، 2-11-2006.
- بن تركي، عز الدين؛ ومنصف شرفي. (2012). «الفساد الإداري أسبابة آثاره وطرق مكافحته: إشارة لتجارب بعض الدول»، ورقة مقدمة ضمن فاعليات ***الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري***، 6-7 مايو.
- بن صيشي، مبروكة. (2015). **دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،ص14.
- بن عاشور، لطيفة. (2014). **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 15.
- خليل، عطا الله. (د. ت). ***مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي: تجربة الأردن***. عمان، الأردن.

- خليل، محمد سيد عبد الحميد. (2017). ***فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر 2011 – 2016***. القاهرة: المركز الديمقراطي العربي.
- صالح، ياسر. (د. ت). ***المجتمع المدني والديمقراطية***، متوافر على الشبكة الدولية: www.**hamdoucheriad.yolasite.com**
- عبد المالك، رداوى. (د. ت). ***دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد***، متوافر على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع: www.univ-medea.dz.
- عرفان، محمود؛ وعبد الرحمن صوفي. (2014). «دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني: الضرورات والمستلزمات»، ***مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية***. جامعة السلطان قابوس.
- قاجى، حنان. (2016). "دور المنظمات الدولية لمكافحة الفساد"، ***رسالة ماجستير في القانون فرع قانون عام***، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية ، الجزائر، ص: 49 متوافر على الشبكة الدولية للمعلومات: www.univ-bejaia.dz/dspace/handle/123456789/869
- قنديل، أماني. (2015). ***التحولات في بنية ووظيفة المجتمع المدني بعد الثورات في مصر: آفاق سياسية*** . القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات .
- قنديل، محمد مختار. (2013). ***دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر 2013***. متوفر على موقع. http://www.ahewar.org
- منتدى الشفافية، وحدة الدراسات والأبحاث. (د. ت). **نماذج ناجحة من تجارب مكافحة الفساد في العالم نحو محاولة للاستفادة منها في الواقع السعودي**.
- منظمات المجتمع المدني تبحث كيفية مكافحة الفساد والتوعية بمخاطره، متوافر على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع: ahram.org.eg/News Content
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (د. ت). ***اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية المعتمدة من المجلس في 26/11/ 2009***، متوافر على الشبكة الدولية للمعلومات www.OECD.org.
- هميس، رضا. (2014). ***دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- هيجان، عبد الرحمن أحمد. (2003). «الفساد وأثره على الجهاز الحكومي»، ورقة مقدمة ضمن فاعليات المؤتمر ***العربي الدولي لمكافحة الفساد***، الرياض.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية

- Chetwynd, Eric; Frances Chetwynd & Bertram Spector. (2003). ***Corruption and Poverty: A Review of Recent Literature***, Washington: Management Systems International, Jan.
- Corruption, Democratic Governance and Accountability , 2010. pdf.
- Cuadrado, Reyes Calderón; José Luis Alvarez Arce. (2005). ***The Complexity of Corruption: Nature and Ethical Suggestions***, Universidad de Navarra, Facultad de Ciencias Económicas y Empresariales.
- Division for Public Economics and Public Administration. ***Rethinking Public Administration: An Overview***, USA , Division for Public Economics and Public Administration, Department of Economic and Social Affairs.

- Fox, Jonathan. (2000). ***Civil Society and Political Accountability: Propositions for Discussion***, University of Notre Dame, The Helen Kellogg Institute for International Studies, Institutions, Accountability and Democratic Governance in Latin America.
- G20 Anti-Corruption Working Group. (2015). ***Accountability and Integrity Covers the Responsibilities of Companies***, Proposal for 2015-16 Priorities, The G20 Paper on Private Sector Transparency, pdf, http://www.acrseg.org/39680
- Goetz, Anne Marie; Jenkins, Rob, Voice. (2005). ***Accountability and Human Development, Government Accountability: Principals of Democracy***, U.S. Department of State, Bureau of International Information Programs (IIP).
- Government of India, Ministry of Personnel. ***Social Accountability Mechanism***, Public Grievances and Pensions, Department of Administrative Reforms and Public Grievances & Lal Bahadur Shastri National Academy of Administration, Mussoorie.
- http://www.egynews.net
- https://www.transparency.org/news/pressrelease/transparency_international_civil_society_key-to_anti_corruption_success_ara
- OECD. ***Corruption and Economic Growth*** , published by OECD.